الفصل العاشر

وسائل الإعلام كمعلّم

يعد التعديل الأول في الدستور الامريكي واحداً من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الأمريكي. وينص هذا التعديل وبكل بساطة على أنه «لا يحق للكونغرس أن يمرر أي قانون يحد من حقوق حرية الكلام وحرية الصحافة». وفسرت المحاكم على مر السنين التعديل الأول كعنصر جوهري، لوجود صحافة قوية وناقدة. ولا توفر نصوص التعديل الأول مجرد حماية لوسائل الإعلام من السيطرة الحكومية على مضمون الأخبار، وإنما يفرض على هذه الوسائل أيضاً أن تقدم المعلومات للجمهور. وكما رأينا في الفصل السابع يكتسب هذا الإلزام أهمية خاصة في عملية البث عندما تكون المحطات مرخصة رسمياً للقيام بدور الأمين على مصلحة الجمهور. وفي هذا الفصل سنبحث ما معنى أن تكون وسائل الإعلام ملتزمة بتنوير الجمهور وما مدى فعاليتها في المساهمة في تكوين رأي عام وخيار شعبي متنورين.

تبث وسائل الإعلام المعلومات في كلا الاتجاهين ما بين المسؤولين والمواطنين العاديين. وبالنسبة للجمهور، فإن وسائل الإعلام هي المصدر الأول للمعلومات حول الأحداث الجارية، أما السياسيون فإنهم ينظرون إلى وسائل الإعلام كوسيلة فعالة ومريحة للتواصل مع الجمهور. ولا يمكن لأي قائد سياسي – سواء أكان الرئيس وهو يسعى إلى حشد تأييد الأمة لمقترحاته التشريعية، أو أحد الشيوخ وهو يسعى إلى فترة جديدة، أو واحدة من جماعات المصالح وهي تحاول حشد دعم شعبي – أن يخاطب الجمهور دون وسائل الإعلام وبخاصة الالكترونية منها.

يبدو الدور المعلوماتي لوسائل الإعلام دوراً مباشراً من منظور سطحي. فكل ما على وسائل الإعلام فعله هو إخبار الجمهور عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها، ومنح القادة فرصاً عديدة لمخاطبة الجمهور. ولكن هل العملية بمثل هذه البساطة حقاً؟

يتمحور أي جهد لتقييم دور وسائل الإعلام كأداة لتقديم المعلومات حول قضيتين نهائيتين، وهما:

١– العدل أو غياب التحيز.

٢– نوعية المعلومات المقدمة وكمها.

ولكن هل تخلو الأخبار من المحاولات المنظمة أو المتعمدة لتشويهها أو لإعاقة الدفق الحر للمعلومات السياسية؟ وهل تقدم وسائل الإعلام معلومات كافية للناس تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تتطلبها الديمقراطية منهم؟ على ضوء التعقيد والغموض المتأصلين في عالم الأوضاع العامة، فمن الطبيعي أن نجد خلافاً واسعاً حول مدى التزام النشرات الإخبارية بالعدل وابتعادها عن التحيز وقيامها بتقديم المعلومات. فعلى سبيل المثال، ينظر بعض الناقدين إلى وسائل الإعلام الأمريكي كمجرد أدوات في يد الشركات المتعددة الجنسيات، في حين يهاجم ناقدون آخرون نفس وسائل الإعلام هذه بسبب ما يرون فيها من معارضة للقيم الرأسمالية. ويقول البعض إن وسائل الإعلام لا تغطي المواضيع الهامة، في حين يقول البعض الآخر إن الناس لا يهتمون بالمواضيع الهامة.

يرتبط مفهوما التحيز والمعلوماتية ارتباطاً وثيقاً. فالفشل في تقديم المعلومات هو في واقع الأمر واحد من أنماط التحيز. تصور مثلاً ما سيحدث لو قامت الصحافة بإطلاع الجمهور على خطأ ارتكبته الحكومة، لا شك أن التحيز سيكون الصفة المميزة لتقرير صحفي يحتوي على وجهة النظر الحكومية الرسمية حول الأحداث أو على معلومات تشكك في المصدر الذي فضح القضية. ولكن وفي الوقت نفسه فإن الفشل في طباعة التقرير أو إذاعته هو نمط آخر من التحيز لا يقل في خطورته عن النمط السابق. ومن هنا فإن علينا – ولدى تقييمنا لأداء وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات – أن نتمعن في نمطي التحيز كليهما.

وجهات نظر عن العدل

اقترح الدارسون عدداً من المعايير العامة لقياس مستوى العدل في وسائل الإعلام، وسنتناول ثلاثة من هذه المعايير. ويبحث المعيار الأول فيما إذا كانت وسائل الإعلام تعكس وبصدق القضايا والأحداث الراهنة، أو – بمعنى آخر – ما إذا كانت الأخبار «مرآة تعكس» ما يدور في العالم. أما المعيار الثاني، فإنه يبحث فيما إذا كانت التغطية الإخبارية تُقدّم بصورة سطحية أو عميقة. فلو كانت النشرات الإخبارية مصممة لقيمتها الترفيهية بدلاً من أن تصمم لترويج التفكير العقلاني الناقد، فمن هي الجهة التي تكون قيمها السياسية ومصالحها في موقع يمكنها من الكسب؟ ويبحث المعيار الثالث والأخير فيما إذا كانت الأخبار موصومة بالميول السياسية أو الأيدلوجية لجامعي الأخبار ومنتجيها.

الأخبار كمرآة عاكسة

يرى بعض الناس أن على الأخبار أن تعكس الواقع. وأن على وسائل الإعلام إيراد أي حدث يحصل. ويتمحور هذا التصور حول الافتراض القائل أن على الأخبار أن تعكس الأحداث والقضايا الجارية بغض النظر عمن سيستفيد أو سيخسر جراء بث المعلومات حول هذه الأحداث. ومن هنا يعرّف العدل على أنه مدى التطابق ما بين محتوى النشرات الإخبارية والمسار الفعلي لمجرى الأوضاع العامة. فلو زادت البطالة سوءاً، فإنه يتوجب على الأخبار أن تركز على نقص الوظائف ودلالاتها؛ ولو نشبت فوضى سياسية في أوروبا الشرقية، فإن على الأخبار أن تنبه الناس إلى هذه الأحداث. وباختصار، يتمثل دور وسائل الإعلام الوطنية في عكس الوضع المحلي والعالمي.

وإذا انتقلنا إلى السياق الأضيق للحملات، نجد أن المعيار ذاته سيكون صالحاً لقياس الحد الذي يمكّن الإعلام عبره جميع المرشحين من التواصل مع ناخبيهم. فهل تستحق جميع مقترحات المرشحين وخطاباتهم تغطية إخبارية، أم هل يحظى المرشحون الجادون باهتمام أكبر؟ وعلى النمط ذاته نتساءل، هل تحظى المقترحات الاقتصادية للرئيس باهتمام أكبر من مقترحات قادة الكونغرس، والذين قد يمتلك بعضهم مقدرة مماثلة على إعداد سياسة اقتصادية؟

هناك مشاكل عديدة تعترض التوقع بأن تكون الأخبار مرآة عاكسة للحقيقة. فأولاً – وكما بينا في الفصل الثالث – إن الحقيقة العملية بحد ذاتها تتمثل في استحالة إيراد جميع الأحداث، وأنه لا بدّ من اللجوء لعملية الإنتقاء. وتتمثل المشكلة الثانية، وهي بالمناسبة أكثر جوهرية من سابقتها، في أنه لا يمكن معرفة الحقائق وراء الكثير من الأحداث التي يتفق الجميع على اعتبارها قضايا ذات أهمية للجمهور. وتعالوا نستعرض الأمثلة التالية:

١– لنفترض أن طبقة الأوزون التي تغلف الأرض تتعرض للاستنزاف وأن العلماء يصدرون تقاريراً من حين لآخر يناقشون فيها ما توصلوا إليه بخصوص حجم الاستنزاف ومدى تأثيره. من الواضح أن هذه الظاهرة الفيزيائية لن تصبح علي الأرجح ظاهرة إخبارية لوحدها. إذ يجب وجود دراسة علمية لجذب الانتابه إلى القضية. ولو ظهرت القضية فعلاً إلى السطح فما هي «الحقائق»؟ هل هي تعرض طبقة الأوزون للاستنزاف أم أنها نشر دراسة جديدة؟ ولو لم تكن هناك دراسة، أو لنقل لو لم تكن هناك دراسة جديدة، فهل يعني ذلك أن القضية يجب أن تظل مبهمة أو أن تغيب عن الأنظار؟

٢– لنفترض أن ما يقرب من ٢٠٪ من الأمريكيين يفتقرون إلى تأمين صحي ولا يستطيعون زيارة الأطباء بصورة منتظمة. في هذه الحالة لا يوجد أمام هؤلاء أي مصدر للعناية

الصحية سوى غرف الطوارئ في المستشفيات، ويندر أن يمتلكوا الأموال الكافية لدفعها لقاء العناية التي يحصلون عليها. ولا شك أن عجز هؤلاء المرضى عن الحصول على عناية روتينية اعتيادية يؤدي إلى مشاكل ضخمة للمستشفيات بعامة، ولأنظمة العناية الطارئة بخاصة. هل يمكن أن نعتبر هذا الوضع العام «أخباراً»؟ أم هل أن الأخبار لا تظهر إلاّ عندما يموت أحدهم نتيجة عدم السماح له بدخول غرفة الطوارئ، أو عندما يقرر مستشفى ما أن يغلق وحدة معالجة الإصابات بسبب عدم توفر الإمكانات المادية اللازمة للإبقاء على تشغيلها؟

يوضح هذان المثلان أن وسائل الإعلام تواجه أوقاتاً صعبة جداً في تغطية «القصص» عندما لا تكون هناك أحداث ملموسة. فاستنزاف الأوزون لا يشكل مادة إخبارية، في حين أن دراسة حول هذا الموضوع هي مادة إخبارية. ولا يشكل قصور نظام الرعاية الصحية مادة إخبارية، في حين يتحول موت أحدهم نتيجة هذا القصور إلى تقرير إخباري. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إخضاع قضايا مثل الوضع البيئي ونوعية نظام الرعاية الصحية إلى قياس دقيق بسهولة، ولا توجد مؤشرات جاهزة يمكن استخدامها لتفحص التغطية الإعلامية لهذه القضايا ومقارنتها مع مؤشرات ملحوظة «للحقائق». وفي ظل غياب مؤشرات مستقلة (أي غير إعلامية) لمدى حدة المشاكل الاجتماعية، فإننا لا نستطيع إطلاقاً أن نعرف ما إذا كانت وسائل الإعلام تعكس الحقيقة.

وعلى الجانب الآخر نجد أحداثاً محسوسة نسبياً خاضعة لرصد منظم تجريه المنظمات غير الإعلامية. فعلى سبيل المثال، تجمع الحكومة عدداً كبيراً من المؤشرات المرتبطة بالحالة الاقتصادية. ويقوم مكتب التحقيقات الجنائية بمراقبة النشاط الإجرامي على أسس منتظمة، وتتابع سلطات الصحة العامة بصورة روتينية مرضى الإيدز (نقص المناعة المكتسبة)، والسل، ويرصد معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا الحركات الزلزالية. ففي مثل هذه القضايا يمكن «للحقيقة» – والتي تحمل نمطاً متغيراً أو نمطاً اتجاهياً وفقاً للظروف – أن تخضع للتقييم وبشكل سهل. ومع ذلك، تواجه نظرية المرآة العاكسة مشاكل إضافية حتى عندما يتعلق الأمر بهذه القضايا. فمثلاً، ما هي القاعدة الملائمة (أي العادلة) لترجمة المؤشرات الاقتصادية أو مؤشرات الصحة العامة إلى تغطية إخبارية؟ وكيف ينبغي قياس وزن المؤشرات المختلفة؟ هل يتوجب ظهور تقرير إخباري شهري عندما تصدر أرقام البطالة؟ وهل يستوجب انخفاض معدلات البطالة تغطية صحفية تعادل ما تحظى بها حالات الزيادة؟ وبخصوص قضايا الصحة العامة، هل ينبغي على التغطية الإخبارية أن تكون استجابة لعدد الناس الذين يعانون أم لمدى حجم المشكلة التي تهدد أرواح المواطنين؟ وهل يستحق سرطان الجلد (والذي قد يؤثر على الملايين) تغطية إخبارية أكبر مما يستحقه الايدز (والذي يؤثر على عدد أقل من الناس، ولكنه يترك نتائج أكثر مأساوية)؟.

على الرغم من أن مثالية المرآة العاكسة للأخبار تزودنا بتعريف نظري للعدل الإعلامي، إلاّ أنها ليست معياراً ذا فائدة كبيرة. ففي ظل وجود عدد قليل من المؤشرات الملحوظة لحجم المشاكل الاجتماعية وحدتها، وفي ظل وجود خلافات حول تفسير هذه المؤشرات، فإنه يصبح من الصعب علينا أن نقيس العدل الإعلامي[1].

الأخبار الجوهرية

يمكن أيضاً دراسة عنصر العدل من حيث المضمون المعلوماتي للبرمجة الإخبارية. فهل تقدم التقارير الإخبارية معلومات تتعلق بتعقيدات السياسات العامة، أو بالخلفية التاريخية للمشاكل الاجتماعية، أم معلومات مفصلة حول مقترحات سياسات المرشحين؟ هناك اتفاق عام على أن فلسفة التغطية الإخبارية – بشقيها المطبوع والمبثوث – قد أصبحت أقل جدية وأكثر ميلاً للترفيه على مدى العقد الماضي. فقد أدى تحرر البث من الرقابة الحكومية، والصراع من أجل ضمان البقاء الاقتصادي، والمنافسة الحامية لاجتذاب الجماهير، إلى ترك آثار سلبية على حجم البرمجة الإخبارية وشكلها. ففي الماضي، كان المراسلون الإخباريون يتمتعون بحماية كبيرة للسماح لهم دون غيرهم بتغطية ما يجري في مكان معين. أما الآن، فإن عليهم التنافس مع ثلاثين أو ستين أو حتى تسعين محطة إخبارية إضافة إلى عدد متزايد من محطات البث المستقلة. وقد عملت المحطات الجديدة على التقليل من أرباح بعضها البعض. ففي سنة ١٩٩١ بلغت محصلة خسائر محطات التلفزة الرئيسية الثلاث حوالي ستة وثمانين مليون دولار. وتمتد آثار الديون – وكما رأينا في الفصل الثاني – لتشمل اختفاء البرامج الإخبارية الوثائقية والتي تبث في وقت الذروة وتضاؤل تغطية مؤتمرات ترشيح الرؤساء من بدايتها حتى نهايتها. وقد شهدت الصحف تغييرات موازية، حيث انخفضت النسبة الاعتيادية التي تخصصها الصحف اليومية لتغطية الأخبار الجوهرية، في حين تم إدخال عددٍ متنوع من المواضيع الخاصة التي ظهرت في المواقع المخصصة سابقاً للأوضاع العامة[2].

[1] Because of these problems, few attempts have been made to test mirror image theory. The results of the studies reveal no clear pattern; for some issues, news coverage corresponds relatively well to objective indicators, but for other issues, the correspondence is weaker. In the case of the economy, for example, the actual state of inflation, energy dependence, and unemployment have been found to be significant predictors of the number of network news stories on these subjects (see Roy Behr and Shanto Iyengar, "Television News, Real-World Cues, and Changes in the Public Agenda," *Public Opinion Quarterly* (Spring 1985), 38–57). However, in the case of AIDS, there was virtually no news coverage of the disease until it had claimed its first celebrity victims (see James Dearing and Everett Rogers, "The Agenda-Setting Process for the Issue of AIDS," Paper presented at the Annual Meeting of the International Communication Association, New Orleans, 1988).

[2] See, for instance, Michael Emery, "An Engangered Species: the International Newshole," *Gannett Center Journal* (1989), p. 151–64.

تؤثر الضوابط الاقتصادية هي الأخرى على نمط التغطية الإخبارية. وفي بداية التلفاز كانت أقسام الأخبار تتمتع بحماية من ضغوط التقييمات. فعندما بثت محطة إن بي سي تقرير «هنتلي – برنكتلي **Huntley - Brinkley**» لأول مرة والذي فاز بجائزة فيما بعد، كانت التقييمات قائمة للغاية إلى الحد الذي لم تنجح المحطة معه من اجتذاب المعلنين. غير أن الشركة لم تتوقف عن برنامجها واستمرت في تقديمه حتى أصبح يحظى بتقييم مرتفع[3]. ولكن لم تعد محطات التلفزة اليوم تعفي أقسام الأخبار من الاعتبارات المادية. ويصف المراسل المخضرم بيل مويرز **Bill Moyers** المناخ الجديد بقوله إن «مركز الجاذبية قد انتقل من معايير العمل الاخباري وأسسه إلى العمل الاستعراضي. وبعد كل اجتماع كانت فقرة «التسلية الليلية» تروج على أنها النموذج الأفضل...»[4]. وباسم التقييم المرتفع، تتألف البرامج الاخبارية أساساً من تقارير ذات ايقاع سريع تدور حول شخص ما. وبدلاً من تزويد المشاهدين بالخلفية التاريخية والسياق الموضوعي للأحداث أو القضايا الراهنة، تعرض التقارير الإخبارية عادة أحداثاً لا تمت لما يجري، بأي صلة. وصارت هذه السمة – كما أشار نيل بوستمان **Neil Postman** – هي العلامة التجارية لأخبار التلفاز[5].

في ظل هذه الخصائص التي تتسم الأخبار التلفزيونية بها، ليس من المستغرب أن يواجه المشاهدون مصاعب في مشاهدة ما وراء التفاصيل التي تقدمها التقارير الإخبارية. فلن نجد اختلافاً بين معظم المراقبين على أن الفقر والتمييز العرقي والجريمة والمخدرات هي قضايا سياسية تعتمد على بعضها البعض اعتماداً وثيقاً. ومع ذلك تصور الأخبار المتلفزة هذه القضايا بشكل منتظم على أنها مشاكل منعزلة عن بعضها، وبذلك تعيق من مقدرة المشاهدين على إرجاع جميع هذه المشاكل إلى عامل مسبب مشترك. وعندما يتعرض المشاهدون إلى تغطية حدثية للفقراء أو الجريمة أو الإرهاب فإنهم لن يتفهموا هذه الأحداث بوصفها عملية عامة أو نتاج لمجموعة من الظروف المجتمعية، ولكنهم سينظرون إليها كأمثلة منفردة لحالات الفشل الشخصي. فالفقر ينشأ بسبب نقاط الضعف في شخصية الفقراء، والمتعصبون والمهووسون بالسعي وراء القوة هم المسؤولون عن الإرهاب. وهكذا لا ينحصر تأثير التغطية الحدثية في إعاقة المشاهدين عن إدراك وجود أسباب أو علاجات منظمة للمشاكل المجتمعية، ولكنه يعمل أيضاً على تشجيع النظر إلى القضايا كمشاكل منفصلة.

[3] Cited in Jeffrey Abramson, "Four Criticisms of Press Ethics," in Judith Lichtenberg, ed., *Democracy and the Mass Media* (New York: Cambridge University Press, 1990), p. 260.
[4] Abramson, 1990, p. 260.
[5] Neil Postman, *Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the Age of Show Business* (New York: Viking, 1985).

ومن هنا قد يفشل المشاهدون في الربط بين الفقر والجريمة، أو بين البطالة والتمييز العرقي. وقد تكون المقدرة المحدودة للجمهور على رؤية القضايا السياسية من منظور عام نتاجاً يعود في جزء منه إلى طبيعة التغطية الحدثية المجزأة التي تتسم بها الأخبار.

تعد الحملات الانتخابية المثال الأوضح الذي ينطبق عليه النقد القائل إن الأخبار تتسم غالباً بالسطحية. إذ أن دراما سباق الانتخابات وما يرافقها من ضجة وعواطف، والاستراتيجيات التي اتبعها المرشحون الفائزون والخاسرون تحظى بمكانة بارزة تتجاوز بكثير ما تحظى به الفروق الجوهرية بين المرشحين. وعلى الرغم من أن الجوانب المتصلة بالسطحية يجب أن تدخل في اعتبار الناخبين، فالنظرية الديمقراطية تطالب بإعطاء الجمهور فرصة جيدة للتعرف على خبرة المرشحين السابقة ومواقفهم حيال القضايا المطروحة والجماعات الداعمة أو المناوئة لهم. وعلى الناخبين أن يعملوا بجد أكبر للحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الجزئيات الجوهرية من الحملة.

وباختصار، إن الضغوطات الاقتصادية وما نجم عنها من برامج تقوم على مبدأ الطلب قد أدت إلى التقليل من المساحة الزمنية التي تخصصها المنظمات الاعلامية للأخبار بعامة وللأخبار الوطنية بخاصة، وإلى التقليل من نوعية الصحافة. وبدأت البرامج الترفيهية الهادفة تحل وبالتدريج مكان محتوى التقارير حول الأوضاع العامة وعمقها وتحليلاتها.

الحيادية الأيديولوجية

تركز نقاشنا السابق حول العوامل اللاشخصية والعوامل التي تفسر الظاهرة على أنها ظاهرة ميكانيكية (مثل عدم تعرض الجمهور لمواضيع معينة نتيجة لنقص الأحداث الملموسة والتي تقلل احتمالية عكس الحقيقة). وعلاوة على ذلك، عملت المنافسة في العمل الإخباري على اضمحلال العنصر الجوهري للعدل الإخباري.

يتمحور المعيار الثالث لقياس العدل حول الحيادية الأيديولوجية في محتوى النشرات الإخبارية. ويرى بعض المنتقدين من اليمين واليسار أن الناس مسؤولون عن «الحافزية الأيديولوجية في تقديم الأخبار، بمعنى أن نشرات الأخبار تتسم بالتحيز وانعدام العدل لأن عملية انتقاء الأحداث التي سيصار إلى تغطيتها ومحتوى النشرات متأثرة بالميول والقيم السياسية الشخصية للمراسلين والمحررين.

وإذا كانت الأخبار منحازة أيديولوجياً، فأي الآراء يتم التحيز لها وأيها يتم تجاهله؟ وهل تؤكد الحقيقة القائلة إن وسائل الإعلام تتجاهل تجاهلاً كبيراً القضايا التي تتعلق بانحطاط القيم الشخصية – هل تؤكد أن المراسلين يحملون تحيزاً تحررياً، أو

على الأقل يميلون إلى الترويج له؟ وإذا كانت التغطية الإخبارية للفساد في إحدى الشركات مجرد تغطية عشوائية، فهل يعني ذلك أن وسائل الإعلام تنافح عن الرأسمالية؟

أدرك واضعو الدستور أن التحيز الأيديولوجي في الدفق الإخباري لن يصبح مشكلة إذا سُمح للآراء المتنافسة أن تعبّر عن نفسها بحرية. ومن هنا عمل التعديل الأول ولفترة طويلة على حماية «سوق الأفكار». ولكن يشير منتقدو وسائل الإعلام المعاصرة إلى أن هذا السوق لم يعد مفتوحاً أمام الجميع، وأن النشرات الإعلامية منحازة أيديولوجياً.

تنظر مجموعة من الناقدين إلى وسائل الإعلام كمعارض للقيم المحافظة. ويشير هؤلاء إلى أن التدخل المستمر للإعتبارات المالية يمنع من التغطية الموضوعية، حيث يعمل التهديد بخسارة عوائد الإعلان على التقليل من شجاعة المحررين في متابعة مواضيع معينة قد تدمر مصالح معلنيهم. وعلى الرغم من أن القليل من المراسلين والمحررين والمالكين يعترفون بأثر التهديد بسحب الإعلانات على برامج الأوضاع العامة، إلاّ أن هناك أمثلة عديدة على فشل محطات البث والصحف في تقديم تقارير مناسبة أو إلقاء ضوء مناسب على مواضيع تتعارض ومصلحة المعلنين[6]. فعلى سبيل المثال، تنفق صناعة التبغ مليارات من الدولارات على إعلاناتها في الوسائل المطبوعة. ومن هنا، وكما ذكر بن باجديكيان **Ben Bagdikian** فليس من باب المصادفة أن تختفي تغطية الصحف والمجلات للآثار الصحية التي يتركها التدخين على الناس[7]. وقامت واحدة من الدراسات بجدولة المحتوى الإعلاني والتحريري لمضمون ستٍ من مجلات النساء الكبرى وذلك لتقييم ما إذا كانت المساحة الإعلانية التي اشتراها مصنعو السجائر مرتبطة بانخفاض الاهتمام التحريري بمخاطر التدخين. ووجدت الدراسة أن المجلة قد خصصت مساحة صغيرة للمشاكل الصحية الناجمة عن استخدام التبغ. وعلق أحد المحررين قائلاً إن موضوع التدخين «ليس جاذباً ويثير الكثير من الجدل»[8].

وباختصار، يرى المنتقدون من اليسار بأن الاعتبارات الاقتصادية تحول دون العدل. ونظراً لاعتماد بقاء الصحيفة أو الشبكة الإخبارية على الأرباح المتأتية من هذه العلاقة الحميمة

[6]In the case of entertainment programming, there is obviously a strong connection between the ability of the show to attract ratings and to bring in advertising revenue on the one hand, and the show's future prospects, on the other.

[7]Ben Bagdikian, *The Media Monopoly* (Boston: Beacon Press, 1983).

[8]Cited in Pamela Shoemaker and Stephen Reese, *Mediating the Message: Theories of Influence on Mass Media Content* (New York: Longman, 1991), p. 165.

(والتي تأخذ عادة شكل تكتل). يشير هؤلاء الناقدون إلى تردد وسائل الإعلام في مهاجمة المصالح التجارية. وفي معظم الحالات يؤدي هذا الميل إلى حدوث انتقال إلى جانب اليمين في الطيف السياسي.

يواجه كل ادعاء بوجود تحيز محافظ في الأخبار بادعاءات مضادة بوجود تحيز ليبرالي. فعلى سبيل المثال، أصبحت العداوة التي يعتقد بأن الصحافة تبديها حيال السياسيين المحافظين هي الطابع المميز للتفسيرات التي يقدمها المعلقون الجمهوريون عند ظهور أخبار سيئة. فقد ادعى البعض أن العلاقة العاصفة بين الرئيس نكسون ووسائل الإعلام – والتي استمرت طيلة عمله الرئاسي – إنما ترجع إلى سيطرة الليبراليين المطلقة على وسائل الإعلام الوطنية. وأشار سبيرو أجنيو **Spiro Agnew** – وهو نائب الرئيس نكسون – في واحد من خطاباته إلى أن معظم مراسلي وسائل الإعلام المبثوث هم نتاج طفولة مرفهة وحصيلة لتقاليد التعليم في جامعات رابطة آيفي **Ivy League** وثقافة الأناقة لمدينة نيويورك ومدينة واشنطن العاصمة. وادعى نائب الرئيس أن الآراء التحررية «لهذه القوة السلبية المهذارة» قد وضعت المراسلين على خلافات مع «الأغلبية الصامتة». وخلال المراحل الأولى من فضيحة ووترغيت اتهم المنتقدون الجمهوريون صحيفة واشنطن بوست وغيرها من شبكات الإعلام التي كانت تسعى وراء القصة بأنها مدفوعة بالمشاعر المعادية التي يحملها المحررون حيال نكسون[9].

إن وضع وسائل الإعلام الإخبارية في قالب محافظ وليبرالي في آن واحد لهو إشارة على أن التحيز الأيدلوجي يظهر أساساً في عين الناظر. فقد حدد علماء النفس ظاهرة تعرف باسم «وسائل الإعلام المعادية»، ووفقاً لهذه الظاهرة ينظر الذين يعتبرون أنفسهم محافظين إلى وسائل الإعلام كوسيلة معادية للمحافظين أكثر مما نجده عند غيرهم، في حين يرى التحرريون أن هذه الوسائل محابية للمحافظين.

إذا أخذنا الغايات الديمقراطية بعين الاعتبار، فإنه ليس بالضرورة أن يتجسد الهدف النهائي لكل محطة إخبارية أو صحيفة في تقديم وجهة نظر متوازنة تماماً. غير أنه من الضرورة بمكان أن تحظى الآراء المختلفة بفرص الوصول إلى الجمهور وأن يصار إلى العناية بالنقاش الهادف الذي يمس المواطنين من خلال تعدد الشبكات الإعلامية.

وفي الواقع تشير معظم الأبحاث التي تناولت المضمون الفعلي لتقارير الأوضاع العامة

[9]More recently, surveys of the national press corps show a predominance of Democrats over Republicans and self-identified liberals over conservatives [see Robert Lichter, Stanley Rothman, and Linda Richter, *The Media Elite* (Washington, D.C.: Adler and Adler, 1986)]. Of course, this does not mean that reporters' partisan preferences affect their writing.

أن الإعلام الأمريكي يؤدي أداءً حسناً وفقاً لمعيار التوازن الأيديولوجي، حيث يتفادى المراسلون في الغالب التقارير والتحليلات الأحادية الجانب، ويجري تغطية معظم القضايا والأحداث السياسية عبر إطار عمل يقوم على مبدأ «الرأي والرأي الآخر» والذي يتم من خلاله تزويد الجمهور بما لا يقل عن وجهتي نظر (ديمقراطية مقابل جمهورية، أو محافظة مقابل تحررية، أو مؤيدة مقابل معارضة، وهكذا). ومع ذلك فإن تقديم نشرات تتناول وجهتي النظر فقط لا يضمن تغطية الآراء العديدة حول معظم المواضيع. وعلاوة على ذلك يستقى المنظور الذي تمثله الأخبار من داخل المؤسسة في المقام الأول. فعلى سبيل المثال، قد يطلب من باحثي الخدمة الاجتماعية أن يعبّروا عن رأيهم حيال برنامج للرفاهية في حين يتم تجاهل آراء الفقراء.

الخلاصة

تعد الأخبار نتاجاً لمجموعة معقدة من التفاعلات بين المصالح الاقتصادية لمالكي وسائل الإعلام، والمصالح المهنية للمراسلين والمحررين، والمصالح السياسية للمرشحين والمسؤولين المنتخبين. فكيف يمكن لنا أن نقيّم المعلومات التي تنجم عن هذه التفاعلات؟ لقد بحث هذا الفصل في عدد من الانتقادات الموجهة لوسائل الإعلام والتي يمثل كل منها تشويهاً للدفق المعلوماتي للأوضاع العامة.

لقد آثرنا أولاً مسألة مدى احتمالية ألاّ تقوم التغطية الإخبارية بعكس الحقيقة. وتتمثل مشكلة تقييم هذه المخاوف في أن تحديد الحقيقة ليس سهلاً كما يبدو للوهلة الأولى. فلا توجد طرق واحدة لتحديده، وبالتالي إجراء المعالجة الملائمة لهذه العناصر والجوانب التي ترتبط بالحقيقة والتي لا ترتبط بأحداث ملموسة. وبالنسبة للذين يرون أن «الأحداث» تشكل مادة إخبارية في حين أن «اللاأحداث» (مثل الظروف الاجتماعية التي تمثل لب المشكلة) ليست مادة إخبارية، فإن تحديد الحقيقة لا يتسم بالتعقيد الكبير: إذ ينبغي على البرامج الإخبارية أن تتألف من الحروب والحوادث والنيران والمؤتمرات الصحفية فقط. أما بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن الظروف والاتجاهات المعاصرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تستحق تغطية إعلامية، فإن الوضع الحالي للتغطية الإخبارية يعاني من القصور.

ويتعلق الانتقاد الثاني في قيام المنظمات الإخبارية بتبني شكل برامج الترفيه ومنطقها وعلى نطاق متزايد. ومما لا شك فيه أن الصحف والتلفاز ومحطات الأخبار قد قللت من حجم نشاطاتها في جمع الأخبار استجابة للضغوط الاقتصادية. وتعيق هذه التطورات من

عملية تطوير الرأي العام المتنور وذلك لأن الجمهور يتلقى الآن برامج إخبارية أقل ولأن البرامج الإخبارية الحالية لم تعد تمتاز بالغزارة المعلوماتية.

تتعرض وسائل الإعلام إلى اتهامات مستمرة بانهماكها في التبرير السياسي. ولكن لا توجد سوى أدلة قليلة تثبت أن النشرات الإخبارية معدة خصيصاً لتأييد قضايا معينة. وعلى الرغم من محدودية عدد الآراء المتنوعة التي تجد لها مكاناً في الأخبار، إلاّ أن تقاليد الصحافة تضمن أن يتعرض الجمهور إلى آراء منافسة حيال القضايا الجارية.

ما هو إذاً الحد الأدنى الذي يمكن القبول به؟ سيشير أي من الانتقادات التي تناولها هذا الفصل – إذا ثبتت صحتها – إلى وجود عقبة كبيرة أمام قيام نقاش حر ومفتوح للأفكار السياسية. ومن الصعب قياس مدى صحة الانتقاد القائل إن وسائل الإعلام تشكل مرآة قاصرة عن القيام بواجبها في حين ثبتت صحة الانتقاد القائل إن الأخبار في مجملها سطحية لا جوهرية. وأخيراً لا يستند الانتقاد والقائل إن الأخبار منحازة أيدلوجياً إلى أساس كبير من الصحة.

Suggested Readings

Ben Bagdikian, 1987. *The Media Monopoly.* Boston: Beacon Press.

Roy Behr and Shanto Iyengar. 1985. "Television News, Real-World Cues, and Changes in the Public Agenda," *Public Opinion Quarterly*, 49, 38–57

James Dearing and Everett Rogers. 1988. "The Agenda-Setting Process for the Issue of AIDS." Paper presented at the Annual Meeting of the International Communication Association, New Orleans.

Michael Emery. 1989. "An Engangered Species: The International Newshole," *Gannett Center Journal*, 3, 151–64.

Judith Lichtenberg, ed. *Democracy and the Mass Media.* New York: Cambridge University Press.

Robert Lichter, Stanley Rothman, and Linda Richter. 1986. *The Media Elite.* Washington, D.C.: Adler and Adler.

Neil Postman. 1986. *Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the Age of Show Business.* New York: Viking.

Austin Ranney. 1983. *Channels of Power: The Impact of Television on American Politics.* New York: Basic Books.

Pamela Shoemaker and Stephen Reese. 1991. *Mediating the Message: Theories of Influence on Mass Media Content.* New York: Longman.